

بيان صادر عن مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول  
زيارة رؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلو الدول الأعضاء، لتجمع حمصة البقيعة  
بالقرب من مدينة طوباس في غور الأردن وتجمع رأس التين في وسط الضفة الغربية،  
بعد هدم إسرائيل الجماعي لمنازل الفلسطينيين\*

٢٠٢١/٧/١٩

زار رؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلون عن بلجيكا والدنمارك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا وليتوانيا وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة تجمع حمصة البقيعة بالقرب من مدينة طوباس في غور الأردن وتجمع رأس التين في وسط الضفة الغربية. وجاءت هذه الزيارة في أعقاب هدم القوات الإسرائيلية ٣٠ مبنى مخصص للسكن ومنشآت تجارية ومرافق صحية في حمصة البقيعة، مما أدى إلى تشريد ٤٢ شخصاً، بينهم ٢٤ طفلاً، للمرة السابعة منذ شهر تشرين ثاني الماضي. قالت الأمم المتحدة إن المحاولات التي بذلت لنقل التجمع تعرض أفرادها لخطر النقل القسري. في رأس التين، خسر ٨٤ شخص بينهم ١٤ امرأة و٥٣ طفل منازلهم. وقالت القنصل البريطاني العام ديان كورنر: "إن الهدم المتكرر للمنازل والمباني الممولة من قبل الجهات المانحة في حمصة البقيعة من قبل القوات الإسرائيلية يشكل مصدر قلق بالغ. تتسبب عمليات الهدم هذه في معاناة لا داعي لها للفلسطينيين المستضعفين. ومن المقلق بشكل خاص رؤية الأطفال بلا مأوى. إنني أحث السلطات الإسرائيلية على وقف مثل هذه الأعمال".

خلال الزيارة، التقى الدبلوماسيون بالسكان، وشركاء كونسورتيوم (تحالف) حماية الضفة الغربية، بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في التجمع هناك. وقد أطلع السكان المحليون الدبلوماسيين على الأحداث الأخيرة، وتأثير تدمير ومصادرة المرافق السكنية والمعيشية ومرافق الصرف الصحي من قبل القوات الإسرائيلية. تم تمويل العديد من المباني المهتمة من قبل كونسورتيوم (تحالف) حماية الضفة الغربية والاتحاد الأوروبي ودول أوروبية ودول مانحة أخرى.

تأتي عمليات الهدم والمصادرة الأخيرة في تجمع حمصة في وقت يواجه فيه عدد من التجمعات الأخرى خطر الإخلاء والهدم. شهد الأسبوع الماضي حالة أخرى مقلقة بشكل خطير للهدم الجماعي والمصادرة، في تجمع رأس التين في وسط الضفة الغربية والذي زاره الوفد اليوم أيضاً، حيث قدرت الأمم المتحدة أن ٨٤ شخصاً من بينهم ١٤ امرأة و٥٣ طفلاً فقدوا منازلهم.

منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة أو إجبار الفلسطينيين على هدم ما لا يقل عن ٤٧٤ مبنى، بما في ذلك ١٥٠ مبنى ممولاً من المانحين، مما

\* المصدر: مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)

أدى إلى نزوح ٦٥٦ شخصاً، بينهم ٣٥٩ طفلاً، في جميع أنحاء الضفة الغربية. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٣٢٪ في عدد المباني المهدامة أو المصادرة، وزيادة بنسبة ١٤٥٪ من تلك الممولة من المانحين، وزيادة تقارب ٧٠٪ في عدد النازحين، مع زيادة قدرها ٧٥٪ في عدد الأطفال، مقارنة بالفترة المماثلة من العام المنصرم. منذ أن أدت الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين في ١٣ حزيران ٢٠٢١، تم هدم ١٥٩ مبنى، بما في ذلك ٢٨ مبنى ممول من المانحين، مما أدى إلى نزوح ٢٣١ فلسطينياً. ويشمل ذلك عمليتي هدم جماعيتين في أسبوع واحد. ارتفع إجمالي عدد المباني التي دمرت في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بنسبة ١٤٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم، كما تم تدمير المباني الممولة من المانحين بمقدار ٢٨ ضعفاً.

يحث كونسورتيوم (تحالف) حماية الضفة الغربية والدول الشريكة في الموقف إسرائيل على وقف بناء المستوطنات وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية. إن استمرار هذه السياسة، في جميع الظروف عدا الظروف الأكثر استثنائية، ينتهك القانون الدولي، ويقوض قابلية حل الدولتين وأفاق السلام الدائم في المنطقة. لا نزال ملتزمين بحماية حقوق الفلسطينيين وتقديم المساعدة للسكان المستضعفين في مكان سكنهم الحالي في المنطقة (ج) من الضفة الغربية.

وفي ختام الزيارة، قال ممثل الاتحاد الأوروبي، سفين كون فون بورغسدورف: "أشعر بأسى كبير لزيارتي تجمع حمصة البقيعة بعد تعرضه لهدم جماعي مرة أخرى حيث فقد السكان منازلهم وسبل عيشهم خلال أشهر الصيف الحارة وأيضاً كذلك الحال في راس التين حيث صودرت ممتلكات السكان. تعاني المجتمعات البدوية في المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، من صعوبة الوصول المناسب إلى المياه أو البنية التحتية الأخرى، حيث يكافحون بالفعل للحفاظ على أسلوب حياتهم. ان عملية الهدم الأخيرة، والتي تؤكد أن السلطات الإسرائيلية مصممة على إخراج السكان من المكان الذي عاشوا فيه لعقود بالتزامن مع عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، هي بالطبع مضرّة بالسكان، وأيضاً بالمجتمع الدولي. بصفتي ممثلاً عن الاتحاد الأوروبي وعضواً في تحالف حماية الضفة الغربية جنباً إلى جنب مع الدول الشريكة في الموقف، فإننا سنواصل مطالبة إسرائيل بوقف عمليات التهجير القسري والإخلاء وهدم ومصادرة المنازل، والتي تشكل جميعها انتهاكات فعلية للقانون الإنساني الدولي. لقد دعا الاتحاد الأوروبي مراراً وتكراراً إلى إعادة أو تعويض المساعدات الإنسانية الممولة من قبله والتي تم هدمها أو تفكيكها أو مصادرتها من قبل إسرائيل".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>